الحكومة المغربية تبدد آمالا بإعادة النظر في تجريم الإجهاض

دعوات لتوسيع دائرة الحالات المسموح فيها بالإيقاف الآمن للحمل

أكد رئيس الحكومة المغربي، سعدالدين العثماني، أن موقف المغرب من إباحة الإجهاض حُسم بشكل نهائي، في رد على مشروع قانون جنائي أرسله المجلس الوطني لحقوق الإنسان، للبرلمان حول السماح للسيدة الحامل بوضع حد لحملها، إذا شكل تهديدا لصحتها الجسدية أو النفسية أو الاجتماعية، لمكافحة الإجهاض السري، على ألا تتعدى مدة حملها ثلاثة أشهر.

محمد ماموني العلوي
صحافي مغربي

لفت رئيس الحكومة المغربية سعدالدين العثماني، في لقاء حزبي، السبت، إلى أن موقف المغرب من الإجهاض تم الحسم فيه نهائيا، قائلا "كان هناك حوار وطني حول موضوع الإجهاض قبل أربع سنوات ونصف السنة. وأقر الملك محمد السادس توصيات لجنة خاصة أشرفت على الحوار أُدرجت في مشروع القانون الجنائي"، مضيفا "موقفنا واضح من الأمور التي تتجاوز حدود الثوابت الوطنية، سنثبت على كل ما يهم المرجعية الإسلامية".

> مواصلة حمل غير مرغوب فيه لأسباب تتعلق بالصحة بمفهومها الشامل الجسدي والنفسي فيه تعدٍّ على حرمة كيان الحامل، ومن ثم خرق لحقوق الإنسان

وأوضح العثماني أن "البعض يحاول أن يعيد النقاش حول الإجهاض إلى بدايته، وهذا ليس إيجابيا، لا يجب أن نتحلل مما اتفقنا عليه، ولن نسمح بذلك، ومن الصعب أن نعود بالنقاش إلى الوراء بعد تحقيق التوافق".

وشكلت قضية الصحافية هاجر الريسوني (28 عامًا)، التي صدر بحقها حكم قضائي بالسجن لمدة سنة؛ لإدانتها الإجهاض وإقامة علاقة خارج أطر الزواج، دافعا جديدا للمطالبين بإلغاء تجريم الإجهاض نهائيا، على حساب الرافضين له، وبعد أسبوعين على قرار محكمة الرباط بإدانة الريسوني أصدر العاهل المغربي الملك محمد السادس، عفوا ملكيا في حقها.

وكان المجلس الوطني لحقوق الإنسان (حكومي)، قد دعا الجمعة في تقرير أرسله للبرلمان حول مشروع القانوني الجنائي، إلى التمييز بين الإجهاض وبين "وضع الحد الطبي للحمل"، موضحا أن الفرق بينهما يتمثل في أن الأول "تكون الحامل ضحية له نتيجة عنف يقع عليها أو إجهاض سري لا يلتزم بالضوابط القانونية التي تحمي صحتها وسلامتها"، والثاني "قرار تتخذه السيدة الحامل اعتبارا لظروف خاصة تسمح به كما يحددها القانون".

وشدد رئيس الجمعية المغربية لمكافحة الإجهاض السري، شفيق الشرايبي، من منطلق خبرته، على ضرورة التعجيل بإصدار قانون يسمح بالإيقاف الآمن للحمل، مؤكدا في الوقت نفسه على ضرورة توسيع دائرة الحالات المسموح فيها بذلك، لمواجهة مختلف عواقب الحمل غير المرغوب فيه.

وكان رد رئيس الحكومة واضحا في ما يتعلق بالإجهاض، لكن المجلس الوطني لحقوق الإنسان أوصى بـ"الانطلاق من المفهوم الشمولي لمدلول الصحة لتجريم الإجهاض، كما أقرته المنظمة العالمية للصحة الذي يطال الصحة العضوية والصحة النفسية والاجتماعية"، ويمنح الحامل حق وضع حد لحملها عندما يكون في استمراره تهديدا لصحتها النفسية، وأن يحاط وضع الحد الطبي للحمل بضمانات لكي يتم في ظروف تأخذ خطورته بعين الاعتبار وتؤمن السلامة الصحية للحامل.

ويذكر أن الحكومة سبق لها أن أقرت في يونيو 2016، مشروعا لتعديل القانون الجنائي، يتم بموجبه وضع قيود على الإجهاض، وتنص تعديلات الحكومة على "وضع القيود والشروط الدقيقة للإجهاض في إطار المرجعية الإسلامية، في حالات زنا المحارم والاغتصاب والتشوه الخلقي للجنين فقط". وبعد مصادقة مجلس النواب على مشروع التعديلات يُعرض على مجلس المستشارين (الغرفة الثانية للبرلمان) للمصادقة عليه، وبعدها يُنشر في الجريدة الرسمية ليدخل حيز التنفيذ، وحالت خلافات كبيرة بين الأحزاب حول عدد من البنود، من بينها ما يتعلق بقضية الإجهاض دون تمريره في البرلمان طوال تلك الفترة.

وفي هذا الاطار اعتمد المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في صياغة المذكرة الموجهة للبرلمان المغربي، على "التراكم المعرفي والبحثي الذي أنجزه، سواء المجلس الاستشاري أو المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وعلى توصيات الندوات الوطنية ذات الصلة بالموضوع، وعلى الحوار الوطني حول العدالة والالتزامات الدولية، وكذلك الاجتهادات القضائية بما فيها الأوروبية والأميركية".

وأوضح الشرايبي قائلا، "هناك عواقب عديدة لتجريم الإجهاض، فالنساء الحوامل الراغبات في وقف حملهن يجدن أنفسهن مجبرات على اللجوء إلى الإجهاض غير الطبي وغير الآمن، ويجد أطباء أنفسهم وراء القضبان لأنهم متهمون بممارسة الإجهاض السري، ناهيك عن مشاكل اجتماعية لا حصر لها، من انتحار وجرائم شرف وأطفال مهملين".

وقد برر المجلس الوطني لحقوق الإنسان التوصية بما اعتبره "المواكبة التشريعية الحمائية لواقع الإجهاض السري بالمغرب والتصدي للظاهرة بطريقة عقلانية، والعمل على تجنيب النساء، وعدد مرتفع منهن من المراهقات والشابات المغربيات، مخاض الإجهاض السري".

كما طالب المجلس بـ"مكافحة الإجهاض السري ولوبيات المتاجرين بأجساد النساء المغربيات وغيرهن، في الظروف القاسية والمؤلمة التي تصاحب الإجهاض السري للنساء الحوامل، والاعتراف بأن مواصلة حمل غير مرغوب فيه لأسباب تتعلق بالصحة بمفهومها الشامل الجسدي والنفسي، فيه تعد على حرمة كيان السيدة الحامل ومن ثم خرق لحقوق الإنسان".

ورغم أنه لا يوجد أرقام رسمية حول الإجهاض، فقد قامت الجمعية المغربية لتنظيم الأسرة، بدراسة في العام 2015، حصرت حالات الإجهاض في 80 ألف حالة في السنة، في حين تؤكد الجمعية المغربية لمحاربة الإجهاض السري أن عدد الحالات يتراوح بين 600 و800 حالة إجهاض يوميا.

وحرص المجلس الوطني لحقوق الإنسان على إحاطة توصيته بالإشارة إلى أن "الإجهاض لا يمكن أن يصبح حدثا مبتذلا لا يستحق وقفة متأنية قبل اللجوء إليه، نظرا إلى تعلقه أيضا بحياة جنين تعتبر موجودة بالقوة أو بالفعل، وهو ما يستلزم إحاطة تحريره بضوابط تحصن اللجوء إليه من الزلل".

وينص الفصل 453 من القانون الجنائي المغربي المعمول به حاليا، على أنه "لا يمكن العقاب على الإجهاض، إذا استوجبته ضرورة المحافظة على صحة الأم متى قام به علانية طبيب أو جراح بإذن من الزوج. ولا يطالب بهذا الإذن، إذا ارتأى الطبيب أن حياة الأم في خطر، غير أنه يجب عليه أن يشعر بذلك الطبيب الرئيس للعمالة أو الإقليم". كما نص الفصل 453 على أنه "عند عدم وجود الزوج أو إذا امتنع الزوج من إعطاء موافقته أو أعاقه عن ذلك عائق، فإنه لا يسوغ للطبيب أو الجراح أن يقوم بالعملية الجراحية أو يستعمل علاجا يمكن أن يترتب عله الإجهاض إلا بعد شهادة مكتوبة من الطبيب الرئيس للعمالة أو الإقليم يصرح فيها بأن صحة الأم لا يمكن المحافظة عليها إلا باستعمال مثل هذا العلاج".

نقاش لا ينتهي

قلوب لا تشيخ

رابعة الختام
كاتبة مصرية

هناك بعض القلوب لا تشيخ مهما طال بها العمر، لا تعرف العجز، تظل شابة طوال الوقت، بل تمنح من حولها عمرا وابتسامة، وشبابا إضافيا، تلك القلوب تختبئ في حنايا أرواح شفيفة، لديها من الرهافة ما يبقيها في مرحلة الصبا، تمسك بيد الزمن حتى لا تطولها وتضيع براءتها.

قلوب تصنع الحياة، تخلق الفرص، تزرع الخير في كافة أرجاء المكان، لا تنتظر هكذا على رصيف الحياة، لا تركن حتى تأتيها فرصة على طبق من ذهب.

وهذه القلوب الصغيرة معنى، الكبيرة عمقا، تجسد الأخت إيمانويل "راهبة بلجيكية" أحد معانيها، ترسم لوحة إنسانية بارعة في التفاني وحب الآخر، فهذه الراهبة قررت سنة 1971 وهي في سن الستين العيش وسط مجموعة من الزبالين (جامعي القمامة والنفايات) في حي سمي حي الزبالين بمنطقة المقطم (على تخوم القاهرة)، ولمن لا يعرف، هناك حي كامل في القاهرة يسمى منطقة الزبالين، يعيشون في عشش من "الصفيح" بلا أي مرافق من ماء ولا كهرباء، محرومين من المدارس والبنايات ذات التخطيط العمراني الجيد.

الآن تجري جهود حكومية حثيثة للقضاء على العشوائيات، ويجري العمل على قدم وساق لاستبدال كل ما هو عشوائي بمظاهر حضارية، أكثر رقيا وإنسانية، وخلق بيئة آدمية آمنة، يمارس فيها فعل الحياة بتسامي وكرامة.

لكن حين اختارت إيمانويل هذا الوسط للعيش والتغيير كان الحال سيئا للغاية، كانت العدمية والانسحاق يلاحقان أطفال هذه البيئة المحرومة، مشاعر محبطة، ناهيك عن الجهل والأمية، وتفشي الأمراض خاصة الجلدية والبكتيرية، والمعدية نتيجة التصاقهم بالنفايات والقاذورات طوال الوقت.

عاشت الراهبة، وسط تلال من القمامة في منطقة عشوائية تسكنها الطبقة المعدمة والمهمّشة من المصريين وأسمتها "الجنة" معتبرة أن إقامتها فيها أفضل من إقامتها بأرقى القصور، وقالت حرفيا "لن أترك هذا الحي حتى لو كان البديل الإقامة في قصر الملكة إليزابيث ملكة إنكلترا".

استوقفتني كلمات هذه المرأة الطيبة التي تعاملت مع مشكلة المهمّشين بقلب محب وضمير واع، بعقل يرى ما في هؤلاء من إنسانية مرهقة بكافة أشكال التهميش وإدارة الظهر لقضاياهم الملحة وحاجاتهم الضرورية، كحق التعليم، حق الطفلة الأنثى في اللعب والاستمتاع بطفولتها بعيدا عن كافة صور الحرمان وسحق الكرامة، بعيدا عن تزويج القاصرات قهرا، والعمل كخادمات منازل أو في جمع القمامة كمهنة موروثة في هذا الوسط.

> يحمل كل جدار بالحي ذكرى للمرأة الرائعة التي أحبت الجميع بقلب لا يشيخ ولا يعرف التفرقة، كل بيت مدين لها بالفضل، حين قامت ببناء بناية شاهقة لإيواء من لا مأوى له، كانت تقطن في منزل ريفي بسيط

حقوق الصغار في اللهو بعيدا عن عمالة الأطفال التي تغتال براءة كثيرين، مكافحة بعض أشكال العنف ضد الصغار، الانحرافات السلوكية والأخلاقية.

بدأت الأخت إيمانويل في بناء مدرسة تستوعب اكتظاظ المنطقة بالأطفال غير المتعلمين وازدحامها بصبية يعانون الأمية والتجهيل العمدي، وبالفعل تم بناء مدرسة جبل المقطم، وحرصت في بداية عهدها بالمنطقة على القضاء على ظاهرة تزويج الفتيات القاصرات بكبار السن، والزواج السياحي الموسمي، وحرمانهن من ممارسة حقهن في اللعب، والتعليم، مع تعضيد حق اختيار شريك الحياة بحرية مطلقة، وكانت حجر الأساس في عدد من المشاريع والأبنية للمنطقة منها مركز دار الفتاة وكنيسة العذراء مريم ومستشفى المحبة، ليس هذا فحسب، ولكن إلى جانب الكنيسة كان المسجد، ساهمت في بناء عدد من المساجد، لم تفرق بين مسلم ومسيحي كانت تخدم مجتمعا فقيرا، كما تردد دائما.

يحمل كل جدار بالحي ذكرى للمرأة الرائعة التي أحبت الجميع بقلب لا يشيخ ولا يعرف التفرقة، كل بيت مدين لها بالفضل، حين قامت ببناء بناية شاهقة لإيواء من لا مأوى له، كانت تقطن في منزل ريفي بسيط. قالت بلا كلمات "هؤلاء البشر ليسوا زائدين على الحياة، ولا هم عالة على غيرهم، هم قيمة مضافة".

أضاءت المنطقة بالكهرباء وساعدت في توصيل المرافق إلى حي منسي، سقط من اهتمام المسؤولين عمدا، تكفلت بدفع 55 ألف جنيه، وهو مبلغ مهول في الثمانينات، تدين لها بالفضل كل المنازل التي حولت عتمة لياليها إلى ضوء ساطع، وساعدت أبناءها على استبدال أضواء الشموع والفتيل بالمصابيح. حصلت على الجنسية المصرية عام 1991 تكريما لجهودها في مصر.

أرادت المرأة أن تشارك هؤلاء الطيبين جنسية بلادهم بعد أن شاركتهم أحلامهم وتطلعاتهم، طلبت من السيدة سوزان مبارك حينما كانت سيدة مصر الأولى وزوجة رئيسها الحصول على الجنسية فتحقق لها مرادها.

وفي تشرين الأول من عام 2008 في كاليان بفرنسا توفيت أثناء نومها لأسباب طبيعية عن عمر يناهز التسعة وتسعين عاما، ماتت بقلب شفيق غير معتل، أعتقد أن تلك المرأة ماتت جسدا، وبقيت روحها ترفرف حول فقراء الحي، تسكن زوايا العقول وتمتلك القلوب، فمن يعطي بسخاء تمنحه الطبيعة أسباب الحياة وإن كان تحت الثرى.

موضة

حقائب اليد ذات الأشكال الهندسية موضة شتاء 2020

تمثل الجاذبية عنوان موضة حقائب اليد النسائية في خريف/شتاء 2019–2020 لتمنح المرأة إطلالة أنيقة تعكس التفرد والتميز.

وقال شتيفان ليندمان، محرر الموضة بمجلة "جلامور" الألمانية، إن حقائب اليد تأتي هذا العام بأحجام متنوعة تمتد من الحجم الميكرو وصولا إلى الحجم الكبير جدا.

وأوضح ليندمان أن الحقيبة الميكرو تعد مخصصة للمناسبات المسائية، حيث إنها تتيح اصطحاب الأغراض الأساسية فقط كالهاتف الجوال ومفتاح السيارة وبطاقة الائتمان.

ومن جانبها أشارت خبيرة الموضة الألمانية كلاوديا شولتس إلى أن حقيبة اليد تتألق هذا الموسم بالأشكال الهندسية ذات الطابع العصري مثل التصميم ذي الحواف والتصميم شبه المستدير.

وأضافت شولتس أن بعض موديلات الحقائب تطل بتصميم شفاف يعكس الجرأة، في حين تكتسي موديلات أخرى بالفرو الاصطناعي لتضفي على المظهر لمسة أناقة وفخامة.